

المبحث الرابع : التعريف بكتابه الصحيح

هذا الكتاب سماه ابن حبان « المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها » ، وقد جمع فيه من الأحاديث الصحيحة حسب شرطه ما يقارب خمسمائة وسبعة آلاف حديث انتقى رجال أسانيدنا من كتابه الثقات ، ولخص ما تضمنته من الفقه في أبوابها ، وجمع بين ما ظاهره التعارض منها ، وقصد بذلك تقريب الصحيح من الحديث ، وتيسير حفظه على الناس ، وصرفهم عن ما سوى ذلك من الموضوعات والمقلوبات فجزاه الله عن المسلمين خير الجزاء ، وقد طبع الجزء الأول منه قديماً بتحقيق الشيخ أحمد شاكر ، ونشرته المكتبة السلفية ^(١).

ذكر ابن حبان أن الذي دعاه إلى تأليفه ما رآه من كثرة طرق الأخبار ، وقلة معرفة الناس بالصحيح منها ، واشتغالهم عنها بكتب الموضوعات ، وحفظ الخطأ والمقلوبات ، وهم مع ذلك معتمدون على ما في الكتب دون حفظها وتحصيلها في صدورهم ، فدفعه ذلك إلى جمع الأسانيد الصحيحة ، ووضعها في أيدي الناس لصرفهم عن الأخبار والأسانيد الموضوعة ، ثم حملهم على حفظها بحيلة اخترعها في طريقة ترتيب هذه الأخبار .

ترتيب الكتاب :

وقد نحا ابن حبان في ترتيب كتابه هذا طريقة غريبة ، أنتجتها عقله المتميزة بالقدرة على التصنيف والإبداع ، دعاه إلى ذلك أنه أراد أن يحمل الناس

(١) مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٣٤) .

على حفظ السنن ، فلذلك قسم السنن إلى أقسام ، كل قسم يشتمل على أنواع ، وكل نوع يشتمل على أحاديث ، قصده في ذلك أن يحذو ترتيب القرآن ، إذ القرآن مؤلف من أجزاء ، وكل جزء منه يشتمل على سور ، وكل سورة تشتمل على آيات ، فكما أن الرجل يصعب عليه معرفة موضع آية من القرآن إلا إذا حفظه ، بحيث صارت الآي كلها نصب عينيه ، فكذلك يصعب عليه الوقوف على حديث في كتابه إذا لم يكن قصده الحفظ له .

وأما الأقسام فهي خمسة ، قال عنها : أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية :

- ١- الأوامر التي أمر الله عباده بها .
- ٢- النواهي التي نهى الله عباده عنها .
- ٣- إخباره عما احتيج إلى معرفتها .
- ٤- الإباحات التي أبيح ارتكابها .
- ٥- أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها .

ولما كانت الحاجة ماسة إلى هذا الصحيح فقد احتال الأئمة في تقريبه وفتح أبوابه ، فقام الأمير علاء الدين الفارسي بترتيب أحاديثه على الأبواب الفقهية لكي يسهل على الباحثين الاستفادة منه ، وسماه « الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان »^(١).

(١) مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٤٨-٥٠) ، الطبعة الأولى منه بتحقيق

شعيب الأرنؤوط سنة ١٤٠٨ هـ .

منهجه في الكتاب :

أوضح ابن حبان منهجه في كتابه ، حيث بين سبب تأليفه ، وطريقة ترتيبه ، وشروطه ، فأما شروطه في الكتاب فقد قال : « وأما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإننا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء :

الأول : العدالة في الدين بالستر الجميل .

الثاني : الصدق في الحديث بالشهرة فيه .

الثالث : العقل بما يحدث من الحديث .

الرابع : العلم بما يحيل من معاني ما يروي .

الخامس : المتعري خبره عن التدليس ، فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه ، وبنينا الكتاب على روايته ، وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به .

والعدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله ، لأننا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال ، أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل ، إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها ، بل العدل من كان ظاهر أحواله طاعة الله ، والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله .

وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به ، وهو غير صادق فيما يروي من الحديث ، لأن هذا شيء ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث ، وليس كل معدل يعرف صناعة الحديث حتى يعدل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معاً .

والعقل بما يحدث من الحديث : هو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها ، ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفاً أو يرفع مرسلأ ، أو يُصَحَّف اسماً .

والعلم بما يحيل من معاني ما يروي : هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبرأ ، أو رواه من حفظه أو اختصره لم يحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ إلى معنى آخر .

والمتعري خبره عن التدليس : هو أن كون الخبر عن مثل من وصفنا نعتة بهذه الخصال الخمس ، فيرويه عن مثله سماعأ حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ^(١) .

وبين في موضع آخر أنه لا يذكر في كتابه هذا من الأحاديث إلا ما اتصل سنده ولم يثبت جرح في ناقله ، وهذه شروط قوية تجعل هذا الكتاب في مصاف الكتب الصحيحة لولا أنه أدخل الحديث الحسن في جملة الحديث الصحيح ، ورجح في توثيق بعض الرواة ما ليس راجحأ بناء على قواعد اعتمدها في ذلك خالفه فيها أكثر الأئمة فنسب إليه التساهل بسبب ذلك ، وهذا - والله أعلم - هو الذي أخر كتابه الصحيح عن كتب الصحاح ، بالإضافة إلى تأخر زمنه ونزول إسناده عنها ، وقد اعتمد تصحيحه جماعة من الأئمة ، وكان محل عناية كثير من العلماء رغم وعورة مسالكة ، وتشابه دروبه ، بسبب هندسته العجيبة التي بناه عليها مؤلفه ، وتجلى ذلك في مدارسته وقراءته على الشيوخ ، وترجمة رجاله ، وتخريج فوائده ، والنقل عنه ، والعزو إليه ، والإفادة من فقهه

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٣٥/١-٤٤) .

للنصوص ، وتعليقاته عليها ، وغير ذلك مما أودعه مؤلفه من فوائد الفوائد وجواهر النوادر^(١).

* مميزات الكتاب :

لهذا الكتاب مميزات كثيرة أشير إلى بعضها :

- ١ - أن ابن حبان اشترط الصحة في هذا الكتاب .
- ٢ - أنه وفي بشروطه التي اشترطها في الكتاب .
- ٣ - الفوائد الفقهية التي اشتملت عليها عناوين الأحاديث والتعليقات .
- ٤ - أنه جمع في هذا الكتاب عدداً كبيراً من الأحاديث التي بلغت خمسمائة وسبعة آلاف حديث تقريباً .
- ٥ - أن عدداً غير قليل من أحاديثه على شرط الصحيحين أو أحدهما كما بين ذلك الشيخ شعيب في مقدمة الإحسان^(٢) .

* الملاحظات التي وُجّهت للكتاب :

- ١ - الترتيب العجيب الذي وضعه عليه مؤلفه مما صعب الوصول إلى المطلوب منه ، وإن كانت هذه تُعد من مميزات حسب ما قصد إليه مؤلفه من حمل الناس على حفظه ، لكن الهمم قصرت عما أراد .

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٣٥-٤٤) .

(٢) مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١/٤٠) .

٢- نسبة التساهل إليه في تصحيح الأحاديث ، وقد اعترض بعض أهل العلم على ذلك ^(١).

٣- إخراج له لأحاديث بعض الرواة الذين ضعفهم في كتابه « المجروحين » مثل زياد بن المنذر ، وإسحاق بن يحيى بن طلحة وغيرهم .

الترتيب الزمني لتأليف ابن حبان كتبه السابق ذكرها :

ألف ابن حبان خمسة كتب يرتبط بعضها ببعض ، وصل إلينا منها ثلاثة ، واثنان منها من كتبه مفقودة ، فألف التاريخ الكبير وجمع فيه الأسانيد والطرق والحكايات ما يصعب معها حفظه ، ولما كان هذا الكتاب مشتملاً على رواية تختلف الأئمة في توثيقهم وتجريحهم ألف كتاباً للفصل في حال هؤلاء ، وضمنه الدلائل التي يترجح بها القول الصحيح من الأقوال المختلفة ، ويُسمى هذا الكتاب « الفصل بين النقلة » ، وهو من كتبه المفقودة ، ولو وُجد هذا الكتاب لحل إشكالات كثيرة فيما يتعلق بمنهج ابن حبان وقواعده في كتبه ، ثم إنه اختصر من تاريخه الكبير كتابيه « الثقات والمجروحين » ، وبناهما على هذا الكتاب « الفصل بين النقلة » قال في كتابه الصحيح : وقد احتجنا في كتابنا بجماعة قد قدح فيهم بعض أئمتنا ، فمن أحب الوقوف على تفصيل أسمائهم فليُنظر في الكتاب « المختصر- من تاريخ الثقات » يجد فيها الأصول التي بنينا ذلك الكتاب عليها أ.هـ ^(٢).

(١) انظر : مقدمة الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٤٢/١) .

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٦٦/١) .

ثم إنه لما وجد في كتاب التاريخ المتقدم ذكره أحاديث لبعض الثقات لا يحتج بها ألف كتاباً سماه شرائط الأخبار للبحث في أحوال الرواة ومروياتهم والشرائط التي ينبغي توافرها في كل منهما ، وهو من كتبه المفقودة ، ومن الأدلة على تقدم هذين الكتابين عن كتابيه « الثقات والمجروحين » قوله بعد أن ذكر الخصال الخمس التي يُرد حديث الراوي بها إن كان ثقة :

(فذكرت هذه المسألة بكمالها بالعلل والشواهد والحكايات في كتاب شرائط الأخبار ، فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب ، وإنما أذكر في هذا الكتاب الشيخ بعد الشيخ ، وقد ضعفه بعض أئمتنا ، ووثقه بعضهم ، فمن صح عندي منهم أنه ثقة بالدلائل النيرة التي بيتهها في كتاب الفصل بين النقلة ، أدخلته في هذا الكتاب لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره ، ومن صح عندي أنه ضعيف بالبراهين الواضحة التي ذكرتها في كتاب الفصل بين النقلة ، لم أذكره في هذا الكتاب ، لكنني أدخلته في كتاب الضعفاء بالعلل لأنه لا يجوز الاحتجاج بخبره أ.هـ^(١) .

أما ما يتعلق بكتابه « الثقات » و « المجروحين » وأيهما أسبق في التأليف فقد قال في مقدمة كتابه « الثقات » : « إني أُملي في ذكر من حمل عنه العلم كتابين ، كتاباً أذكر فيه الثقات من المحدثين ، وكتاباً أبين فيه الضعفاء والمتروكين ، وأبدأ منهما بالثقات »^(٢) .

(١) الثقات (١٣/١) .

(٢) الثقات (٤/١) .

وقال في نهاية كتابه « الثقات » : « وإنما نملي بعد هذا كتاب الضعفاء جعلنا الله ممن تكلف الجهد في حفظ السنن ونشرها ، وتميز صحيحها من سقيمها والتفقه فيها » ^(١).

أما ما يتعلق بكتابه الصحيح فقد ألفه بعد هذه الكتب لأنه مبني عليها في اختيار رجاله ، وانتقاء أحاديثه ، فقد قال في ترجمة إسماعيل بن عياش : « لم نذكره في كتابنا هذا في هذا الموضع احتجاجاً منا به ، واعتمادنا في هذا الخبر على منصور بن أبي مزاحم لأنه سمعه من فليح وإسماعيل قد ذكرنا السبب في تركه في كتاب « المجروحين » » ^(٢).

وقال أيضاً وهو يتحدث عن الرواة في كتابه الصحيح : « فمن صح عندنا منهم أنه عدل احتجاجنا به ، وقبلنا ما رواه ، وأدخلناه في كتابنا هذا ، ومن صح عندنا أنه غير عدل بالاعتبار الذي وصفناه لم نحتج به وأدخلناه في كتاب « المجروحين » من المحدثين بأحد أسباب الجرح ، لأن الجرح في المجروحين على عشرين نوعاً ذكرناها بفصولها في أول كتاب « المجروحين » ، بما أرجو الغنية للمتأمل إذا تأملها فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب » ^(٣).

(١) الثقات (٢٩٧/٩) .

(٢) الإحسان (٢١٣/١٢) .

(٣) الإحسان (١٥٥/١) .

المبحث الخامس : الإشارة إلى نماذج من

تعارض أحكام ابن حبان في الراوي الواحد :

١ - قال في « الثقات » في ترجمة أفلح بن سعيد القبائي : « من أهل قباء يروي عن عبيد الله بن نافع ، روى عنه زيد بن الحباب »^(١).

وقال في « المجروحين » : « أفلح بن سعيد من أهل قباء ، كان يسكن المدينة ، يروي عن الثقات الموضوعات ، وعن الأثبات الملزوقات ، لا يحل الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه بحال »^(٢).

٢ - وترجم لحبان بن علي أبي علي العنزي الكوفي ، فقال في « الثقات » : « من أهل الكوفة أخو مندل بن علي ، يروي عن الأعمش ، والكوفيين ، روى عنه أبو شيبة وأهل العراق ، مات سنة إحدى وسبعين ومائة ، كان يتشيع »^(٣).

وقال في « المجروحين » : « حبان بن علي العنزي ، كنيته أبو علي ، من أهل الكوفة ، يروي عن الناس ، روى عنه الكوفيون ، والبغداديون ، فاحش الخطأ فيما يروي ، يجب التوقف في أمره »^(٤).

٣ - وترجم لزائدة مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال في « الثقات » : « زائدة مولى عثمان بن عفان يروي عن سعد بن أبي وقاص ، روى عنه أبو الزناد »^(١).

(١) الثقات (١٣٤/٨) .

(٢) المجروحين (١٧٦/١) .

(٣) الثقات (٢٤٠/٦) .

(٤) المجروحين (٢٦١/١) .

وقال في « المجروحين » : « زائدة مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه يروي عن سعد بن أبي وقاص ، روى عنه أبو الزناد ، منكر الحديث جداً ، لا يحتج به ، إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد ، وقد قيل إنه والد هشام بن زياد بن أبي المقدم وليس كذلك ، هذا زائدة وذاك زياد جميعاً مدنيان » ^(٢).

٤ - وقال في ترجمة راشد بن معبد الواسطي الثقفي في « الثقات » : « راشد بن معبد يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه الحسن بن حبيب أبو نعيم » ^(٣).

وقال في « المجروحين » : « راشد بن معبد الواسطي شيخ يروي عن أنس بن مالك ، روى عنه زيد بن حباب يروي عن أنس أشياء موضوعة لا أصول لها ، يشهد من ليس العلم صناعته أنها موضوعة يكثر ذكرها » ^(٤).

٥ - وقال في ترجمة خيثمة بن أبي خيثمة في « الثقات » : « خيثمة بن أبي خيثمة البصري يروي عن أنس ، روى عنه بشير بن سليمان والأعمش ومنصور » ^(٥).

وقال في « المجروحين » : « خيثمة بن أبي خيثمة شيخ يروي عن أنس ابن مالك ، روى عنه جابر الجعفي ، منكر الحديث على قلته لا تتميز كيفية

(١) الثقات (٢٦٥/٤) .

(٢) المجروحين (٣٠٣/١) .

(٣) الثقات (٢٣٤/٤) .

(٤) المجروحين (٢٩٤/١) .

(٥) الثقات (٢١٤/٤) .

سببه في النقل لأن راويه جابر الجعفي فما يلزق به من الوهن ، فهو لجابر ملزق أيضاً فمن ها هنا اشتبه أمره ووجب تركه « ^(١) .أ.هـ .

٦ - وقال في ترجمة زياد بن المنذر في « الثقات » : « زياد بن المنذر يروي عن نافع بن الحارث عن أبي بردة ، روى عنه يونس بن بكير » ^(٢) .

وقال في « المجروحين » : « زياد بن المنذر أبو الجارود الثقفي ، يروي عن الأعمش وعطية ، روى عنه مروان بن معاوية ، كان رافضياً يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول ، لا تحل كتابة حديثه » ^(٣) .أ.هـ .

فهذه النصوص المتقدمة ظاهرها التعارض في توثيق الراوي وتجريحه ، ولكن عند التأمل والدراسة لأقوال ابن حبان ومقارنتها بأقوال الأئمة الآخرين ، ربما تبين غير ذلك ، وهذا الذي من أجله أعد هذا البحث كما يأتي بيانه في الأبواب التالية إن شاء الله .

(١) المجروحين (٢٨٣/١) .

(٢) الثقات (٣٢٦/٦) .

(٣) المجروحين (٣٠٢/١) .

الباب الأول

التعارض وعلاقته بضوابط ابن حبان

وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتجريحه في آخرين .

الفصل الثاني : توثيق الراوي إذا روى عنه بعض الرواة ،

وتجريحه إذا روى عنه البعض الآخر .

الفصل الثالث : توثيق الراوي لدينه وتضعيفه لحفظه .

الفصل الرابع : توثيق الراوي لضبطه ، وتجريحه لبدعته .

الفصل الأول

توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتجريحه في آخرين

لا تخفى أهمية علم الرجال في الحفاظ على السنة النبوية وحمايتها من أن يدخل فيها ما ليس منها ، فهو الميزان الذي تُعرض عليه أحوال الناقلين لأحاديث رسول الله ﷺ ، وبه يميز الصادق من الكاذب ، والثقة من الضعيف ، والضابط من غير الضابط .

ولهذا قال الإمام علي بن المديني : (التفقه في معاني الحديث نصف العلم ، ومعرفة الرجال نصف العلم)^(١).

فهذا ابن عباس رضيه الله عنه جاءه بشير العدوي فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ ، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله ﷺ ، ولا تسمع ، فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول : قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف^(٢).

من أجل ذلك نشط المحدثون في التنقيب عن أحوال الرواة والتعرف عليهم عن كثب ، وعمدوا إلى أحاديث الرواة فقارنوها بمرويات غيرهم ليتبين لهم مقدار ضبطهم وإتقانهم ، فاستطاعوا بذلك أن يميزوا بين الرواة من حيث قبول مروياتهم وردها .

(١) الرامهرمزي ، المحدث الفاضل ص : ٣٢٠ .

(٢) مقدمة صحيح مسلم ص : ١٣٠ .

فطائفة من الرواة داخلون عندهم في حيز القبول ، وطائفة ثانية كان الرد نصيبهم ، وهناك طائفة ثالثة جمعت بين القبول والرد ، فيقبل منهم ما ينقلونه في حال ويُرد في حال أخرى .

وقد ذكر ابن رجب في شرح العلل فصلاً لهذا القسم ، وقسمه إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

الأول : من ضَعُف حديثه في بعض الأوقات دون بعض وهم المختلطون^(١) .

الثاني : من ضَعُف حديثه في بعض الأمكنة دون بعض^(٢) .

الثالث : قوم ثقات في أنفسهم ، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف^(٣) .

وقد ذكر ابن رجب أمثلة كثيرة لكل نوع من هذه الأنواع .

والذي يهمنا في هذا الفصل هو النوع الثالث .

ومن هؤلاء الشيوخ الذين ذكرهم أهل العلم : حماد بن سلمة البصري ، قال يعقوب بن شيبة : حماد بن سلمة ثقة ، في حديثه اضطراب كثير شديد إلا عن شيوخ فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مقدم فيهم به على غيره ، منهم ثابت البناني ، وعمار بن أبي عمار وغيرهم ، وقال أحمد بن حنبل : حماد بن سلمة أعلم الناس بحديث حميد ، وأصح حديثاً ، وقال أيضاً : حماد بن سلمة

(١) شرح علل الترمذي (٣٠٨-٣٢٨) .

(٢) شرح علل الترمذي (٣٢٩-٣٣٦) .

(٣) شرح علل الترمذي (٣٣٦-٣٥٧) .

أثبت الناس في حميد الطويل ، سمع منه قديماً ، يُخالف الناس في حديثه ، يعني في حديث حماد ^(١) .

وأما الشيوخ الذين تكلم في رواية حماد عنهم فمنهم قيس بن سعد ، قال أحمد : ضاعت كتبه عنه ، فكان يحدث من حفظه فيخطئ ، وضعف يحيى ابن سعيد القطان روايات حماد بن سلمة عن قيس بن سعد ، ورواياته عن زياد الأعم ^(٢) .

وقال مسلم في كتاب التمييز : والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة ، كذلك قال يحيى القطان ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة ، وحماد يُعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة ، وأيوب ، وداود ابن أبي هند ، والجريري ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن دينار ، وأشباههم ، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً ، وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم كحماد بن زيد وعبد الوارث ويزيد بن زريع ^(٣) . أ.هـ.

ومنهم أيضاً جعفر بن برقان الجزري - قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عن جعفر بن برقان قال : إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس ، ثم قال : في حديث الزهري يخطئ وقال ابن معين : جعفر بن برقان ثقة فيما يروي عن غير الزهري ، وأما ما روى عن الزهري فهو فيه ضعيف ، وكان أمياً لا يكتب وليس هو مستقيم الحديث عن الزهري ، وهو في غير الزهري أصح حديثاً ^(٤) .

(١) تهذيب التهذيب (١٥/٣) .

(٢) شرح علل الترمذي (ص: ٣٣٨) .

(٣) التمييز (ص : ٢١٨) .

(٤) شرح علل الترمذي (٣٤٢-٣٤٣) .

وقال ابن عدي : هو ضعيف في الزهري خاصة وكان أمياً ، وقيم روايته عن غير الزهري وثبتوه في ميمون بن مهران وغيره ^(١) . أ.هـ .

والنماذج في هذا كثيرة ، وهي تشير إشارة قوية على أن توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتضعيفه في آخرين كان معروفا لديهم ، فقد يظهر للباحث أن هناك تعارضاً بين أقوال الناقد في الراوي الواحد ، ولكن عند التأمل في كلامه يمكن الجمع بإحدى الصور التي يزول بها التعارض ، ومنها توثيقه في روايته عن بعض الشيوخ وتضعيفه في روايته عن البعض الآخر .

ومن أشار إلى أهمية هذا الضابط الحافظ تقي الدين أبو الفتح القشيري المعروف بابن دقيق العيد ، وتبعه في ذلك الحافظ بدر الدين محمد الزركشي . في نكته على ابن الصلاح ، حيث عدّه في الأنواع التي أهملها ابن الصلاح ، ونقل عن ابن دقيق العيد قوله : وهذا النوع ينبغي أن يُعقد له باب ، أو يُفرد له تصنيف ويُعد في علوم الحديث ، بل هو من أجلّها للحاجة إليه في الترجيح ، ولست أذكر الآن أنه فعل ذلك ^(٢) .

فهل يمكن تطبيق هذا الضابط على بعض الرواة الذين وثقهم ابن حبان في كتابه « الثقات » ثم جرحهم في كتابه « المجروحين » ؟

(١) الكامل لابن عدي (١٤١/٢) بتصرف .

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٨٦/١-٨٧) من النسخة المطبوعة على الآلة الكاتبة بتحقيق الباحث زين العابدين فريج ، وقد حقق قسماً منه وحصل على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، نقلاً عن رسالة ماجستير للطلاب : صالح بن حامد الرفاعي مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، بعنوان : الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم ص : ٧٠٦ .

نماذج من هؤلاء الرواة :

١- سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد السلمي الواسطي مولى عبد الله ابن حازم السلمي ويقال مولى عبد الرحمن بن سمره القرشي * .

قال في « الثقات » : سفيان بن حسين بن حسن السلمي من أهل واسط يروي عن عطاء وطاوس والزهري ، وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخالط يجب أن يُجانب ، وهو ثقة في غير حديث الزهري ، مات في ولاية هارون ، يجب أن يُمحى اسمه من كتاب المجروحين .^(١) أ.هـ.

وقال في « المجروحين » : سفيان بن حسين ، من أهل واسط ، كنيته أبو محمد ، يروي عن الزهري وأبي بشر ، روى عنه يزيد بن هارون وعباد بن

* مصادر ترجمته :

- ١- تاريخ البخاري الكبير للبخاري (٨٩/٤) . ٢- شرح علل الترمذي لابن رجب (٢٦٦-٣٥٣)
- ٣- تاريخ الدارمي عن ابن معين د. أحمد سيف (رقم ١٩) .
- ٤- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٤٩/٩) ٥- الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/٢)
- ٦- تقريب التهذيب لابن حجر (ص : ٢٤٤) ٧- الطبقات الكبرى لابن سعد (٣١٢/٧)
- ٨- تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠٨/٤) ٩- الكاشف للذهبي (٤٤٨/١) .
- ١٠- تهذيب الكمال للمزي (١٤٠/١١) ١١- الكامل في الضعفاء لابن عدي (٤١٤/٣)
- ١٢- الثقات للعجلي (١٨٩) ١٣- سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٠٢/٧)
- ١٤- المعرفة والتاريخ ليعقوب الفسوي (٤١٩/١) (٩٥/٢ ، ٢٠١)
- ١٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ترجمة ٩٧٤)
- ١٦- المغني في الضعفاء للذهبي (٢٦٨/١) ١٧- ميزان الاعتدال للذهبي (١٦٥/٢)
- (١) الثقات (٤٠٤/٦) .

العوام يروي عن الزهري المقلوبات ، وإذا روى عن غيره أشبه حديثه حديث الأثبات ، وذلك أن صحيفة الزهري اختلفت عليه ، فكان يأتي بها على الوهم ، فالإنصاف في أمره تنكب ما روى عن الزهري ، والاحتجاج بما روى عن غيره .^(١) أ.هـ.

فقول ابن حبان : وهو ثقة ، درجة عالية من التوثيق ، لا يقل ذلك عن غيره من العلماء إن لم يكن أرفع من كثير منهم كما سبقت الإشارة إليه خاصة فيمن عرفهم وسبر مروياتهم ، كسفيان بن حسين هذا ، فإنه شيخ شيخه ، وقد أخرج له في صحيحه ، وقد انتقى رجال صحيحه باستثناء ما لا يسلم منه أحد ، وذلك لأن ابن حبان يعتبر من أهل السبر والاعتبار والتحري والتوقي ، يصدر ذلك منه عن عقيدة قوية وخلق فاضل .

قال في ترجمة عمران بن مسلم الآتي ذكره : ولا يجوز أن يحكم على مسلم بالجرح ، وأنه ليس يعدل إلا بعد السبر . أ.هـ.

ومما يدل على صحته ما ذهب إليه ابن حبان أن أغلب أئمة الجرح والتعديل على ذلك ، وقد نقل الاتفاق على هذا الحافظ ابن حجر كما سيأتي^(٢).

وكونه استثنى رواياته عن الزهري أمر طبيعي نجده في الرجال الكبار ، فهذا هشيم بن بشير على ثقته وجلالة قدره فإن روايته عن الزهري فيها لين كما بين ذلك الحافظ ابن حجر في هدي الساري ، وما أشار إليه ابن حبان هنا من عدم قبوله لروايته عن الزهري صرح به في المجروحين حيث قال يروي عن

(١) كتاب المجروحين (١/٣٥٤) .

(٢) هدي الساري ص ٤٤٩ .

الزهري المقلوبات ... فالقلب يكون في الإسناد كإبدال راو براو أو تقديم وتأخير كمرّة بن كعب ، أو كعب بن مرّة ، وقد يقع ذلك عمداً إما بقصد الإغراب ، أو لقصد الامتحان ، ويكون ذلك في المتن كحديث « رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » ، فهذا مما انقلب على أحد الرواة ، وإنما هو « حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » كما في الصحيحين ^(١).

فقول ابن حبان : يروي عن الزهري المقلوبات جرح مفسر- ، إلا أنه خاص بحال معين ، وذلك في روايته عن الزهري غير ملازم له في جميع الرواة ، ولا يستحق بهذا أن يذكر مع الضعفاء كما حكم ابن حبان نفسه بذلك حيث قال : يجب أن يُمحى اسمه من كتاب « المجروحين » ، ولو قال قائل : لماذا بقي اسمه في كتاب « المجروحين » مع أنه قال : يجب أن يُمحى منه؟ قيل له : إنه لم يستطع حذفه من الكتاب لانتشاره بين أيدي الناس ، فأضاف هذه العبارة في إحدى نسخ كتاب « الثقات » أو غير ذلك من الاحتمالات .

هذه هي أقوال ابن حبان في هذا الراوي ، فما أقوال غيره من علماء الجرح والتعديل ؟ وهل هي موافقة له أو مخالفة ؟ وهل هناك شيوخ آخرون يضعف عنهم غير الزهري ؟

قال أحمد بن عبد الله العجلي : ثقة ^(٢) ، وقال الذهبي : صدوق مشهور ^(٣).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/٨٦٤) ، نزهة النظر لابن حجر بتحقيق :

علي حسن عبد الحميد ص (١٢٦) .

(٢) الثقات (ص ١٨٩) .

(٣) ميزان الاعتدال (٢/١٦٥) .

قال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش : لين الحديث ^(١) ، وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : سفيان بن حسين صالح الحديث يُكتب حديثه ولا يُحتج به ^(٢)(٣) هو نحو محمد بن إسحاق ، وهو أحب إلي من سليمان ابن كثير ، وقال أبو داود عن أحمد : هو أحب إلي من صالح بن أبي الأخضر ^(٤) .

قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى : ثقة في غير الزهري لا يُدفع ، وحديثه عن الزهري ليس بذاك إنما سمع منه بالموسم ^(٥) .

وقال أبو أحمد بن عدي : ولسفيان أحاديث عن الزهري وغيره وهو في غير الزهري صالح الحديث ^(٦) ، كما قال ابن معين ، ومن الزهري يروي عنه أشياء خالف فيها الناس من باب المتون ومن الأسانيد ^(٧) ، وقال عباس الدروي عن يحيى بن معين : ليس به بأس ، وليس من كبار أصحاب ^(٨) الزهري ^(٩) .

-
- (١) تاريخ بغداد (٩/١٥١) .
 - (٢) الجرح والتعديل (٤/ترجمة ٩٧٤) .
 - (٣) أي أنه لا يترك حديثه ، ولكن لا يحتج به بمفرده ، فحديثه يصلح للمتابعات والشواهد ، شفاء العليل (١/١٧١) .
 - (٤) تهذيب التهذيب (٤/١٠٨) .
 - (٥) الجرح والتعديل (٤/ترجمة ٩٧٤) .
 - (٦) هذه المرتبة الخامسة من مراتب التعديل ، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (١/١٤٦) .
 - (٧) الكامل (٣/٤١٤) .
 - (٨) هذه المرتبة الأولى من مراتب التحريج ، وهذا معناه أن أهل الطبقة الثانية لو اختلفوا في حديث الزهري فيعتبر كلامهم بكلام أهل الطبقة الأولى ، فمن وافق الطبقة الأولى فالقول قوله ، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (١/١٥٨) .
 - (٩) تهذيب الكمال (١١/١٤٠) .

وقال أبو بكر المروزي عن أحمد بن حنبل : ليس بذلك في حديثه عن الزهري ^(١) ، وقال يعقوب بن شيبة : صدوق ثقة ، وفي حديثه ضعف ^(٢) وقال وقال عثمان بن أبي شيبة : كان ثقة ^(٣) ، ولكن كان مضطرباً في الحديث قليلاً ^(٤) ، وقال محمد بن سعد : ثقة يخطئ في حديثه كثيراً ^(٥) .

وقال النسائي : ليس به بأس إلا في الزهري ^(٦) ^(٧) ، وقال الحافظ في التقريب ثقة في غير الزهري باتفاقهم ، مات بالري مع المهدي ، وقيل في أول خلافة الرشيد من السابعة ^(٨) .

فنلاحظ أن هناك اختلافاً في الأحكام على هذا الراوي عند بعض النقاد ، وتطابقاً في وجهة النظر عند البعض الآخر ، فهناك ثلاثة مواقف :

-
- (١) تاريخ بغداد (٩/١٥٠) .
 - (٢) تاريخ بغداد (٩/١٥١) .
 - (٣) تاريخ بغداد (٩/١٥٠) .
 - (٤) المضطرب من الحديث : هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه ، وبعضهم على وجه آخر مخالف له ، وإنما نسميه مضطرباً إذا تساوت الروايتان ، أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون رواتها أحفظ أو أكثر صحة للمروي عنه ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة فالحكم للراجحة ، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه . أهـ. مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٤ .
 - (٥) الطبقات (٧/٣١٢) .
 - (٦) ولا بأس به عند النسائي يعني ثقة ، مباحث في علم الجرح والتعديل ص (٣٧) .
 - (٧) تهذيب الكمال (١١/١٤١) .
 - (٨) ص ٢٤٤ .

الأول : الموافقون لابن حبان ، ويرون قبول مرويات سفيان بن حسين عن غير الزهري ، مثل ابن عدي ، وابن معين في رواية عنه والنسائي وغيرهم .

الثاني : المضعفون لأحاديثه عن الزهري وغيره ، وهؤلاء يذهبون إلى أن أحاديثه لا تصلح إلا للمتابعات والشواهد ، مثل ابن أبي حاتم وعبد الرحمن ابن خراش .

الثالث : المعدلون لهذا الراوي ، فهم يقيدون أحاديثه مطلقاً من غير تفصيل ، مثل العجلي ، ويستدلون على ذلك بتخريج مسلم له في صحيحه ، وقد نقد بعضهم الموقف الثالث ، قال ابن القيم وهو يرد على ذلك : وأما استدلال بعضهم ^(١) على توثيقه بأن مسلماً أخرج له في صحيحه ، فليس الأمر كذلك ، وإنما روى له مسلم في مقدمة كتابه ^(٢) ، ولم يشترط فيها ما شرطه في الكتاب من الصحة ولا يشك أهل الحديث في ذلك ، وأما قولهم بأن البخاري استشهد له في الصحيح فلا يدل على أنه حجة عنده ؛ لأن الشواهد والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول ^(٣) . أ.هـ.

قال ابن القيم وهو يتحدث عن الراوي سفيان بن حسين الذي قال بتوثيقه كثير من أهل العلم إلا في روايته عن الزهري : « ولا تنافي بين قول من ضعفه وقول من وثقه ، لأن من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزهري وتضعيفه فيه ، وهذه غير مسألة تعارض الجرح والتعديل ، بل يظن قاصر العلم أنها هي

(١) يقصد بذلك الإمامين أبا الفرج بن الجوزي ومحمد بن عبد الواحد المقدسي .

(٢) روى آثاراً في باب النهي عن الحديث بكل ما سمع ص ١١ .

(٣) الفروسية لابن قيم الجوزية ص ٤٥ بتصرف .

فيعارض قول من جرحه بقول من عدله ، وإنما هذه مسألة أخرى غيرها ، وهي الاحتجاج بالرجل فيما رواه عن بعض الشيوخ ، وترك الاحتجاج به بعينه فيما رواه عن آخر ، وهذا كإسماعيل بن عياش ، فإنه عند أئمة هذا الشأن حجه في الشاميين أهل بلده ، وغير حجة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده ، ومثل هذا تضعيف من ضعف قبضة في سفیان الثوري ، واحتج به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النسائي ، وهذه طريقة الخذاق من أصحاب الحديث أطباء علله يحتجون بحديث الشخص عمن هو معروف بالرواية عنه ، وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتناؤه بحديثه ومتابعة غيره له ، وبين كون حديثه نفسه عمن ليس هو معه بهذه المنزلة ، وهذه حال سفیان بن حسين عند جماعتهم ثقة صدوق ، وهو في الزهري ضعيف لا يحتج به ، لأنه إنما لقيه مرة بالموسم ، ولم يكن له من الاعتناء بحديث الزهري وصحبه وملازمته له ما لأصحاب الزهري الكبار كمالك ، والليث ، ومعمر ، وعقيل ، ويونس ، وشعيب .

فإذا تفرد مثل هذا بحديث عن هؤلاء مع ملازمتهم الزهري وحفظهم حديثه وضبطهم له ، وليس مثلهم في الحفظ والإتقان ، لم يكن حجة عندهم ، هذا إذا لم يخالفوه ، فكيف إذا خالفوه فرفع ما وقفوه ، ووصل ما قطعوه ، وأسند ما أرسلوه .

هذا مما لا يرتاب أئمة هذا الشأن في أن إلحاق الغلط به أولى ، وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم ونقدهم أن هذا تناقض منهم ، فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع ، ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر ، ويقولون إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة وإن لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة ، وهذه طريقة فاسدة مجمع بين أهل الحديث على فسادها ، فإنهم يحتجون بحديث الرجل بما تابعه غيره عليه ، وقامت شهوده من طرق

ومتون أخرى ، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس ، وانفرد عنهم بما لا يتبعونه عليه إذا غلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع ، والإصابة في بعض الحديث أو غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه ، ولا سيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ولا يتبعونه عليه ، فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه ^(١) .أ.هـ .

ثم قال في وضع آخر : ومن الغلط أن يرى الرجل قد تكلم في بعض حديثه ، وضعف في شيخ أو في حديث ، فنجعل ذلك سبباً لتعليل حديثه وتضعيفه أين وجد ، كما يفعله بعض المتأخرين من أهل الظاهر وغيرهم ، وهذا أيضاً غلط ، فإن تضعيفه في رجل أو في حديث ظهر فيه غلط لا يوجب التضعيف لحديثه مطلقاً ، وأئمة الحديث على التفصيل والنقد واعتبار حديث الرجل بغيره ، والفرق بين ما انفرد به أو وافق فيه الثقات ^(٢) .أهـ .

وقد قسم الحافظ ابن رجب الحنبلي أصحاب الزهري إلى خمس طبقات وذكر سفيان بن حسين في الطبقة الثالثة .

فقال : الطبقة الثالثة قوم لازموا الزهري وصحبوه ورووا عنه ، لكن تكلم في حفظهم كسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق ، وصالح بن أبي الأخضر- ، وزمعة بن صالح ، ونحوهم ، وهؤلاء لم يخرج لهم أبو داود والترمذي والنسائي وقد يخرج مسلم لبعضهم متابعة ^(٣) .

(١) الفروسية ص ٤٤ .

(٢) الفروسية ص ٤٥ .

(٣) شرح علل الترمذي ص ٢٣٠ .

وهذا يدل على أن أصحاب الطبقة الأولى والثانية تقدم رواياتهم على أصحاب الطبقة الثالثة في حال التعارض أو الاختلاف ، وقد تقدم في كلام ابن القيم ما يفيد ذلك.

ونلاحظ أن هناك صلة بين كلام ابن القيم السابق على هذا الضابط العام : توثيق الراوي في روايته عن شيوخ وتجريحه في آخرين ، وبين ضابط ابن حبان الذي اعتمده في قبول مرويات سفيان بن حسين ، فابن القيم قد أيد رأي ابن حبان وغيره في توثيق سفيان بن حسين إلا في روايته عن الزهري ، وذكر الأدلة على ذلك .

ولعل الراجح في أمره يتضح بعد دراسة نماذج من مروياته.

* نماذج من مروياته :

الحديث الأول :

أخرجه أبو داود من طريق عثمان بن أبي شيبة عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « الرجل جبار » ^(١) قال أبو داود : الدابة تضرب برجلها وهو راكب .

(١) سنن أبي داود (٤/١٩٦) في كتاب الديات ، باب في الدابة تنفح برجلها (٢٩: ٣٣)

حديث رقم (٤٥٩٢) .

هذا حديث ضعيف يرويه سفيان بن حسين عن الزهري ، وقد أخرجه ابن عدي في الكامل^(١) والدارقطني في سننه^(٢) كلاهما من طريق سفيان ابن حسين عن الزهري به .

قال الإمام الشافعي وأما ما يروى عن النبي ﷺ من « الرجل جبار » فهو غلط والله أعلم لأن الحفاظ لم يحفظوا هكذا^(٣) . وقال ابن عدي^(٤) لم يأت به عن الزهري غير سفيان بن حسين فيما علمت ، وكذا قال الطبراني^(٥) وابن عبد البر وزاد هو عندهم في ما ينفرد به لا تقوم به حجة^(٦) .

وقال الدارقطني لم يتابع سفيان بن حسين على قوله « الرجل جَبَّار » وهو وهم ، لأن الثقات الذين قدمنا أحاديثهم خالفوه ولم يذكروا ذلك .^(٧) أهـ .

وأصل الحديث الذي أشار إليه البيهقي ورد بلفظ العجماء جرحها جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس أخرجه البخاري^(٨) ، ومسلم^(٩) كلاهما من طريق الليث عن الزهري به .

(١) الكامل (٤١٥/٣) .

(٢) سنن الدارقطني (١٥٢/٣) ومعنى الرجل جبار أي ما تتلفه الدابة برجلها حين يكون صاحبها راكبا عليها ، والجبار الهدر ، انظر : سنن أبي داود (١٩٦/٤) والنهاية لابن الأثير (٢٣٦/١) .

(٣) السنن الكبرى (٣٤٣/٨) .

(٤) الكامل (٤١٥/٣) .

(٥) المعجم الصغير للطبراني (٣٩/٢) .

(٦) التمهيد لابن عبد البر (٢٥/٧) .

(٧) السنن (١٥٢/٣) .

(٨) صحيح البخاري (٢٧٦/٤) كتاب الديات ، باب المعدن جبار والبئر جبار (٢٨ : ٨٧) برقم (٦٩١٢٠) .

(٩) صحيح مسلم (٦٣٣٤/٣) ، كتاب الحدود ، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار (١١ : ٢٩) برقم (١٧١٠) .

وقال البيهقي هذه الزيادة ينفرد بها سفيان بن حسين عن الزهري ، وقد رواه مالك بن أنس والليث بن سعد وابن جريج ومعمرو وعقيل وسفيان ابن عتبة وغيرهم عن الزهري ، ولم يذكر أحد منهم فيه الرجل ^(١) . وقال الحافظ ابن حجر اتفق الحفاظ على تغليب سفيان بن حسين حيث روى عن الزهري « الرَّجُلُ جُبَّارٌ » بكسر الراء وسكون الجيم ، وما ذاك إلا أن الزهري أكثر الحديث والأصحاب ، فتفرد سفيان بهذا اللفظ فعُدَّ منكراً ^(٢) .

الحديث الثاني :

أخرجه أبو داود من طريق مسدد ثنا حصين بن نمير ثنا سفيان ابن حسين (ح) وثنا علي بن مسلم ثنا عباد بن العوام أخبرنا سفيان بن حسين المعنى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن ابني ﷺ قال : « من أدخل فرساً بين فرسين يعني وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ، ومن أدخل فرساً بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار » ^(٣) .

(١) السنن الكبرى (٣٤٣/٨) .

(٢) فتح الباري (٢٥٦/١٢) وعد منكراً لأن سفيان بن حسين ضعيف في الزهري ، وقد تفرد بهذه الزيادة وقال ابن حجر في النكت على ابن الصلاح (٦٧٥/٢) : وأما إذا تفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض ولا متابع له ولا شاهد فهذا أحد مسمى المنكر الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث .

(٣) سنن أبي داود (٣٠/٣) ضعيف في كتاب الجهاد باب المحلل (٩ : ٦٩) حديث رقم ٢٥٧٩ .

هذا حديث ضعيف ، وهو من رواية سفيان بن حسين عن الزهري ، وأخرجه ابن ماجه ^(١) ، والبيهقي ^(٢) ، وأحمد ^(٣) ، والبغوي في شرح السنة ^(٤) من طرق عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به ، وتابعه سعيد بن بشير عن الزهري به ، وأخرجه أبو داود ^(٥) ، والطبراني في المعجم الصغير ^(٦) ، من طريق الوليد بن مسلم ثنا سعيد بن بشير به ، وقال : لم يروه عن قتادة إلا سعيد ، ولا عنه إلا الوليد .

قال الحافظ ابن حجر : رواه أبو داود عن محمود بن خالد عن الوليد لكنه أبدل قتادة بالزهري ، ورواه أبو داود والحاكم والبيهقي وسفيان هذا ضعيف في الزهري ، وقد رواه معمر وشعيب وعقيل عن الزهري عن رجال من أهل العلم ، قاله أبو داود ، قال : وهذا أصح عندنا ... » وقال أبو حاتم : أحسن أحواله أن يكون موقوفا على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد قوله ^(٧) . أ.هـ.

قال ابن القيم : وأعله أبو عمر بن عبد البر في التمهيد وقال : هذا حديث انفرد به سفيان بن حسين من بين أصحاب ابن شهاب ، ثم أعله بكلام أبي داود ، وقال بعض الحفاظ : بعيد أن يكون الحديث عن الزهري عن سعيد

(١) سنن ابن ماجه (٢/٩٦٠) في كتاب الجهاد باب السبق والرهان (٢٤ : ٤٤) .

(٢) السنن الكبرى (١٠/٢٠) .

(٣) مسند الإمام أحمد (٢/٥٠٥) .

(٤) شرح السنة (١٠/٣٩٦) .

(٥) سنن أبي داود رقم (٢٥٨٠) .

(٦) المعجم الصغير (١/٢٨٥) .

(٧) تلخيص الخبير لابن حجر (٤/١٦٣) .

ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً ثم لا يرويه واحد من أصحابه الملازمين له المختصين به ، الذين يحفظون حديثه حفظاً وهم أعلم الناس بحديثه ، وعليهم مداره ، وكلهم يروونه عنه دائماً من قول سعيد نفسه ، وتتوفر همهم ودواعيهم على ترك رفعه إلى النبي ﷺ وهم الطبقة العليا من أصحابه المقدمون على كل من عداهم ممن روى عن الزهري ، ثم ينفرد برفعه من لا يدانيهم ولا يقاربهم لا في الاختصاص به ولا في الملازمة له ، ولا في الحفظ والإتقان ، وهو محدود عندهم في الطبقة السادسة من أصحاب الزهري على ما قال أبو عبد الرحمن النسائي ، وهو سفيان بن حسين فمن له ذوق في علم الحديث لا يشك ولا يتوقف أنه من كلام سعيد بن المسيب لا من كلام رسول الله ﷺ ، ولا يتأتى له الحكم برفع الحديث إلى النبي ﷺ بل إما أن يرويه ويسكت عنه أو ينبه عليه .

وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : رفع هذا الحديث إلى النبي ﷺ خطأ ، وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب ، قال : وهذا مما يعلم أهل العلم بالحديث أنه ليس من كلام النبي ﷺ وإنما هو من كلام سعيد بن المسيب نفسه ، وهكذا رواه الثقات الأثبات من أصحاب الزهري عنه عن سعيد بن المسيب مثل الليث بن سعد ، وعقيل ، ويونس ، ومالك بن أنس ، وذكره في الموطأ عن سعيد بن المسيب نفسه ، ورفع سفيان بن حسين الواسطي وهو ضعيف لا يحتج بمجرد روايته عن الزهري لغلطه في ذلك ^(١) . أ.هـ .

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني : ويتلخص من ذلك أن الحديث علته تفرد سفيان بن حسين وسعيد بن بشير برفعه ، فالأول ثقة في غير الزهري باتفاقهم كما في التقريب ، وهذا من روايته عنه فهو ضعيف وذلك مما جزم به

(١) الفروسية ص ٣٦ .

الحافظ في التلخيص ، والآخر ضعيف مطلقاً ، ومع ضعف هذين فقد خالفهما الثقات الأثبات ، فرووه عن الزهري عن سعيد بن المسيب من قوله وهو الصواب والله أعلم ^(١) . أ.هـ .

الحديث الثالث :

بعد أن خرج الإمام البخاري حديث ابن عباس رضي الله عنه من طريق يحيى حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن ابن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال : إني رأيت الليلة في المنام وساق الحديث ^(٢) .

قال البخاري : وتابعه سليمان بن كثير وابن أخي الزهري وسفيان ابن حسين عن الزهري عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، وقال شعيب وإسحاق ابن يحيى عن الزهري ، كان أبو هريرة يحدث عن النبي ﷺ وكان مسعر لا يسنده حتى كان بعد .

وتخرج البخاري لمتابعة سفيان هذه يدعم كلام ابن القيم من أن الشواهد والمتابعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الأصول ، فالبخاري أخرج لسفيان بن حسين عن الزهري ، مع أن روايته عنه فيها ضعف ، والسبب في ذلك أن ما خرجه البخاري عنه كان لمتابعة رواية يونس عن ابن شهاب ، ثم إن رواة آخرين تابعوه في هذا الحديث كسليمان بن كثير وابن أخي الزهري .

(١) إرواء الغليل (٣٤١/٥) .

(٢) صحيح البخاري (٣٠٠/٤) كتاب التعبير ، باب رؤيا الليل (١١ : ٩١) .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق عباد بن العوام عن سفيان ابن حسين عن يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الثنيا إلا أن تعلم » والثنيا هي أن يستثني من البيع شيئاً مجهولاً ، وقيل غير ذلك ^(١).

قال أبو حاتم : سفيان بن حسين في غير الزهري ثبت فإنما اختلط عليه صحيفة الزهري فكان يهم .

هذا حديث صحيح يرويه سفيان بن حسين عن يونس بن عبيد ، وأصله في صحيح مسلم ، فقد أخرجه من طريق عبيد الله بن عمر القواريري ومحمد ابن عبيد الغُبَرِيِّ ، واللفظ لعبيد الله قالوا : حدثنا حماد بن زيد ، حدثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة ، قال أحدهما بيع السنين وهي المعاومة ، وعن الثنيا ورخص في العرايا » ^(٢)

وأخرجه الترمذي من حديث عباد عن سفيان بمثل إسناده عن جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والثنيا إلا أن نعلم » قال الترمذي حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث يونس

(١) صحيح ابن حبان (٣٤٥/١١) في كتاب البيوع باب ذكر الزجر عن استثناء البائع الشيء المجهول من الشيء المبيع في نفس العقد رقم (٤٩٧١) .

(٢) صحيح مسلم (١١٧٥/٣) في كتاب البيوع ، باب النهي عن المحاقلة والمزابنة ، وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين (٢١ : ١٦) .

ابن عبيد عن عطاء عن جابر^(١) ، وأخرجه أيضاً من حديث عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر بلفظ : نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والمعاومة ، ورخص في العرايا ، وقال : حسن صحيح^(٢) فكأنه يشير إلى زيادة الثنيا غريبة من حديث يونس بن عبيد تفرد بها عن سفيان ابن حسين ، بيد أن الإمام مسلم كما تقدم خرج لفظ (الثنيا) من حديث أيوب عن أبي الزبير ، وخرج النسائي حديث سفيان بن حسين عن يونس بمثل لفظ الترمذي ، كما خرج حديث أيوب بمثل لفظ مسلم ، فدل على أن حديث سفيان صحيح متابع ، وهذا يحقق لدينا أن سفيان حفظ^(٣) .

وتخرج ابن حبان حديث سفيان هذا في صحيحه يدعم ما ذهب إليه في « الثقات » وفي « المجروحين » من أن أحاديثه عن غير الزهري مقبولة ، كما يؤكد تأخر صحيحه عن كتابيه « الثقات » و « المجروحين » من حيث زمن التأليف كما تقدم تفصيله^(٤) .

وعندما ذكر ابن حبان هذا الراوي في كتابيه « الثقات » و « المجروحين » كان هذا مثار تساؤل من بعض العلماء كابن حجر^(٥) .

(١) سنن الترمذي (٥٨٥/٣) كتاب البيوع ، باب ما جاء في النهي عن الثنيا (١٢ : ٥٥) .

(٢) سنن الترمذي (٦٠٥/٣) .

(٣) منهج ابن حبان في الجرح والتعديل (١١٤٥/٣) .

(٤) انظر ص : ٤٩

(٥) فقد قال في تهذيب التهذيب (١٠٨/٤) ، وذكر ابن حبان سفيان بن حسين في الثقات ، وقال : وأما روايته عن الزهري فإن فيها تخالط يجب أن يُجانب ، وهو ثقة في غير الزهري ، مات في ولاية هارون ، وقال في الضعفاء : يروي عن الزهري المقلوبات ، وذلك أن صحيفة الزهري اختلطت عليه .

ولكن عند التأمل في كلامه نجد أنه رغم قوله يجب أن يُمحى اسمه من كتاب « المجروحين » وتقدم الكلام على هذا هنا ؛ إلا أنه ليس ثمة تعارض بين ما ذكره لهذا الراوي في كلا الكتابين ، فحكماء يحكمهما ضابط قبله النقد ، ويتمثل في التمييز بين روايات الراوي الواحد ، ومن أسس هذا التمييز علاقة المجرح والمعدل بروايات شيوخه .

فابن حبان وثق سفيان بن حسين في غير روايته عن الزهري فذكره في « الثقات » ، وضعف روايته عنه فذكره في « المجروحين » وقد نص على ذلك .

الراجع في حال الراوي :

بعد استقراء أقوال العلماء واستعراض نماذج من أحاديثه يتبين أن هذا الراوي قد روى عن شيوخ ضعفاء وشيوخ ثقات ، فقد روى عن الحكم ابن عيينة^(١) أبي محمد الكندي الكوفي^(٢) وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام^(٣) ويونس بن عبيد^(٤) وعبيد الله بن عمر^(٥) وغيرهم ، وهؤلاء كلهم ثقات ،

(١) قلت : صوابه (عُتَيْبَةَ) . انظر : تهذيب الكمال (١١٤/٧) ، وتهذيب التهذيب (٣٧٢/٢) ، وتقريب التهذيب (١٩٢/١) .

(٢) الحكم بن عيينة الكوفي ثقة فقيه إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة مات سنة ثلاث عشرة أو بعدها وله نيف وستون سنة (ع) ، تقريب التهذيب ص : (١٧٥) .

(٣) وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام ثقة ربما دلس مات سنة خمس وأربعين وله سبع وثمانون سنة (ع) التقريب ص : ٥٧٣ .

(٤) يونس بن عبيد ثقة فاضل ورع من الخامسة مات سنة تسع وثلاثين (ع) ، التقريب ص : ٦١٣ .

(٥) عبيد الله بن عمر بن حفص العمري أبو عثمان ثقة ثبت ، قدمه أحمد بن صالح على مالك =

وروايته مقبولة عنهم ، وروى عن علي بن زيد بن جدعان^(١) ، وداود الوراق^(٢) وغيرهم ، وهؤلاء ضعفاء وروايته عنهم غير مقبولة ، لا لضعفه وإنما لضعف هؤلاء الشيوخ ، فالحمل في هذه الأحاديث عليهم ، وروى عن شيخه المشهور محمد بن شهاب الزهري وروايته عنه فيها تخاليف فإنه لم يسمع منه إلا في موسم الحج فلم يتمكن من حفظ أحاديثه وضبطها فحدث بها على التوهم ، فثم وقعت المناكير في حديثه عن الزهري كما أشار إلى ذلك ابن معين ، وهذا يوافق الضابط الذي اعتمده ابن حبان في حكمه له في كتابه « الثقات » وحكمه عليه في كتابه « المجروحين » .

= = في نافع ، وقدمه ابن معين في القاسم عن عائشة على الزهري عن عروة عنه ، من الخامسة مات سنة بضع وأربعين (ع) ، التقريب ص : ٣٧٣ .

(١) علي بن زيد بن جدعان ينسب أبوه إلى جده ، ضعيف من الرابعة مات سنة إحدى وثلاثين ، وقيل قبلها من السابعة (س) ، التقريب ص : ٤٠١ .

(٢) داود الوراق أبو سليمان البصري ، مقبول من السادسة وقيل إنه داود بن أبي هند ولم يصح (س) التقريب ص : ٢٠٠ .

٢- فضيل بن مرزوق الكوفي :

قال في « الثقات » : فضيل بن مرزوق الرؤاسي كنيته أبو عبد الرحمن من أهل الكوفة يروي عن أبي إسحاق وعطية ، روى عنه عبد الله بن المبارك كان ممن يخطئ^(١). أ.هـ.

وقال في « المجروحين » : فضيل بن مرزوق من أهل الكوفة يروي عن عطية وذويه ، روى عنه العراقيون منكر الحديث جداً ، كان ممن يخطئ على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره ، والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فضيل منها ، وفيما وافق الثقات من الروايات عن الأثبات يكون محتجاً به ، وفيما انفرد عن الثقات ما لم يتابع عليه يتنكب عنها في الاحتجاج بها على حسب ما ذكرنا من هذا الجنس في كتاب شرائط الأخبار^(٢) ، وأرجو فيما ذكرت فيه ما يُستدل به على ما وراءه إن شاء الله وهو ممن أستخير الله عز وجل

* مصادر ترجمته :

- ١- تاريخ الدارمي ترجمة (٦٩٨) . ٢- الثقات ص (٣٨٤) ٣- لسان الميزان (٣٣٧/٧)
- ٤- ترتيب علل الترمذي الكبير (٩٧١/٢) ٥- الجرح والتعديل (٤٢/٧) ٦- المعرفة والتاريخ (١٣٣/٣)
- ٧- تقريب التهذيب ص (٤٥٨) ٨- الكامل (١٩/٦) ٩- المغني في الضعفاء (٥١٥/١)
- ١٠- تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨) ١١- الكاشف (١٢٥/٢) ١٢- الميزان (٣٦٢/٣)
- ١٣- تهذيب الكمال (٣٠٧/٢٣) ١٤- سير أعلام النبلاء (٣٤٢/٧)
- (١) الثقات (٣١٦/٧) .
- (٢) سبق الكلام عن هذا الكتاب .

فيه ، سمعت الحنبلي^(١) يقول : سمعت أحمد بن زهير^(٢) يقول : سئل يحيى ابن معين عن فضيل بن مرزوق فقال : ضعيف^(٣) .أ.هـ .

فقوله : كان ممن يخطئ تفيد توثيقه مع وجود بعض الخطأ في حديثه ، ووصفه بالخطأ هنا قد يكون أفضل من سكوته مطلقاً ، لأن ذلك يدل على أنه اطلع على مروياته وسبرها حتى عرف مواضع الخطأ فيها ، كما أن العبارة تدل على أنه لم يغلب عليه الخطأ ، ومثل هذا عند ابن حبان لا يستحق الترك ، يوضح ذلك في مقدمة صحيحه ، وهو يتحدث عن الرواي حماد بن سلمة ، فيقول^(٤) : « فإن قال : كان ممن يخطئ ، يُقال وهل في الدنيا أحد بعد رسول الله ﷺ يعرى عن الخطأ ؟ ولو جاز ترك حديث من أخطأ لجاز ترك

(١) لعل كلمة « الحنبلي » تحرفت عن « الختلي » ، وقد تكرر هذا الإسناد كثيراً في كتاب « المجروحين » فليتبته لهذا ، وقد ذكر ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٢ / ١٢٨) ما يفيد ذلك ؛ فقال في ترجمة سهيل بن أبي حاتم : « قال ابن حبان : ... ينفرد سهيل عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، سمعت الختلي يقول : سمعت أحمد بن زهير يقول : سئل ابن معين عن سهيل أخى حزم فقال : ضعيف » .

قلت : والختلي اسمه : أحمد بن جعفر بن محمد بن مسلم .

(٢) هو أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب ، قال الذهبي : صاحب التاريخ الكبير ، والكثير الفائدة ، وقال الخطيب : كان ثقة عالماً متقناً حافظاً بصيراً بأيام الناس ، وقال ابن قانع : مات في شهر جمادى الأولى سنة تسع وسبعين ومائتين ، سير أعلام النبلاء (١ / ٤٩٢) .

(٣) المجروحين (٢ / ٢٠٩) .

(٤) (١ / ١٥٣ - ١٥٤) وأخرج عنه في صحيحه ، حديث رقم ١٤ ، ٢٢ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٨٣

وغيرها من عشرات الأحاديث .

حديث الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المحدثين لأنهم لم يكونوا بمعصومين .

فإن قال : حماد قد كثر خطؤه يقال : إن الكثرة اسم يشتمل على معان شتى لا يستحق الإنسان ترك روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يغلب على صوابه ، فإذا فحش ذلك منه وغلب على صوابه استحق مجانبة روايته ، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه ، واستحق مجانبة ما أخطأ فيه ، مثل شريك^(١) وهشيم^(٢) وأبي بكر بن عياش^(٣) ، وأضرابهم ، ولكن يخطئون فيكثرون فروى عنهم واحتج بهم في كتابه ، وحماد^(٤) واحد منهم^(٥) . أ.هـ .

(١) شريك بن عبد الله النخعي الكوفي صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء وكان عادلاً فاضلاً عابداً (٤م) ، تقريب التهذيب ص (٢٦٦) .

(٢) هشيم بن بشير ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي من السابعة (ع) ، التقريب ص (٥٧٤) .

(٣) إسماعيل بن عياش الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مغلط في غيرهم من الثامنة ، التقريب ص (١٠٩) .

(٤) حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين (خت م ٤) ، التقريب ص (١٧٨) .

(٥) الإحسان (١٥٢/١) بتصرف ، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على هذا الكلام : لم يذكر ابن حبان فاعل « روى » واحتج ، والظاهر أنه يعرض بالبخاري رحمه الله لأنه أضرب عن رواية حماد فيما يحتج به ، وقال الحافظ في التهذيب (١٣/٣ ، ١٤) : وقد عرض ابن حبان بالبخاري لجانبته حديث حماد بن سلمة حيث يقول : لم ينصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار . أ.هـ .

إن هذا القول السابق يوضح مفهوم الخطأ عند ابن حبان ، وهو مفهوم لا يخرج المخطئ من الذين يقبل حديثهم ، ويمكن أن يذكروا مع الثقات ، ولكن إذا نظرنا إلى ما قاله فيه في « المجروحين » فإن هذا الحكم يصبح مشكوكاً فيه ، حيث ذكر أن هذا الراوي منكر الحديث جدا مع رده لما تفرد به ما لم يتابع عليه .

فقوله : « منكر الحديث » جرح شديد يتنافى مع ما سبق تقريره في التعليق على كلامه في « الثقات » ، وهذا الجرح قد تناوله العلماء وهم يبينون هذا الحديث المنكر ، وإن كان المجال لا يسمح هنا بتعداد أقوالهم ، ولكن نذكر منها النتيجة التي قد تكون النهاية التي وصل إليها أغلبهم ، والمتمثلة في حكم الإمام مسلم على أن من كانت هذه صفته لا يقبل حديثه ، حيث قال في مقدمة صحيحه : وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا عن حديثهم ، وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عُرِضَتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها ، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله ^(١) .أ.هـ .

وقال الإمام النووي : « هذا الذي ذكره رحمه الله هو معنى المنكر عند المحدثين ، يعنى به المنكر المردود فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً » ^(٢) .أ.هـ .

(١) صحيح مسلم (٧/١) بتصرف .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (٥٧/١) .

وزيادة في إيضاح ما ذكره الإمام مسلم ، يقول الحافظ ابن حجر :

وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو الضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء ولا متابع له ، ولا شاهد ، فهذا أحد قسمي المنكر ، وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني ^(١) .أ.هـ.

ولفظ منكر الحديث يطلقه ابن حبان إما طعنا في عدالة الراوي أو ضبطه ، وقد علل ابن حبان سبب إطلاق هذه العبارة على بعض الرواة بأن ذلك إما لجهالتهم ، فقال في ترجمة إبراهيم بن محمد التيمي : « من أهل المدينة ، منكر الحديث ، ولا أعلم له راويا إلا موسى بن عبيدة الربذي ، وموسى ليس بشيء في الحديث » ^(٢) ، أو لروايتهم عن المجاهيل ، فقال في ترجمة الخليل ابن مرة : « شيخ يروي عن جماعة من البصريين والمدنيين ، روى عنه الليث ابن سعد ، منكر الحديث عن المشاهير كثير الرواية عن المجاهيل » ^(٣) ، أو لسرقته الحديث ، فقال في ترجمة محمد بن سليمان بن هشام الخزاز ابن بنت مطر الوراق : يروي عن أبي معاوية ووکیع وأهل العراق ، روى عنه الناس ، منكر الحديث عن الثقات ، كأنه كان يسرق الحديث ، يعتمد إلى أحاديث معروفة لأقوام بأعيانهم حدث بها عن شيوخهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » ^(٤) . أو الرواية عمن لم يره الراوي ، فقال في ترجمة سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر : كنيته أبو عبيدة منكر الحديث ، يروي عن جده عمار بن ياسر ولم يره ، وليس

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/٦٧٥) .

(٢) كتاب المجروحين (١/١٠٨) .

(٣) كتاب المجروحين (١/٢٨٢) .

(٤) كتاب المجروحين (٢/٣٠٤) .

ممن يحتج به إذا وافق الثقات لإرساله الخبر، فكيف إذا انفرد^(١). أو رواية الموضوعات، فقال في ترجمة واقد بن سلامة يروي عن يزيد الرقاشي، روى عنه ابن وهب، وهو الذي يروي عنه ابن عجلان، ويقول: واقد بن سلامة منكر الحديث على قلة روايته، يأتي بأشياء موضوعة عن أقوام ضعفاء، فلا يتهماً إلزاق القدح به دونهم، بل التنكب عن روايته عن الاحتجاج أولى^(٢)، أو يكون الراوي داعية إلى بدعته، فقال في ترجمة إسماعيل بن أبي إسحاق أبي إسرائيل الملائي العبسي: من أهل الكوفة، وقد قيل إنه مولى سعد بن حذيفة، ولد بعد الجماجم بسنة، وكانت الجماجم^(٣) سنة ثلاث وثمانين، كان رافضياً يشتم أصحاب محمد ﷺ تركه ابن مهدي، وحمل عليه أبو الوليد الطيالسي حملاً شديداً، وهو مع ذلك منكر الحديث^(٤). أ.هـ. وهذه العلل كلها تقدح في العدالة.

كما أطلق العبارة على من وصفه بالتفرد، فقال في ترجمة حماد بن الجعد: من أهل البصرة يروي عن قتادة، روى عنه هدبة بن خالد، منكر الحديث ينفرد عن الثقات بما لا يتابع عليه^(٥)، أو المخالفة، فقال في ترجمة عبد السلام ابن أبي الجنوب: شيخ يروي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأهل الحجاز،

(١) كتاب المجروحين (٣٣٣/١).

(٢) كتاب المجروحين (٨٥/٣).

(٣) الجماجم: موقعة حصلت بين عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ومعه القراء، تقابل فيها مع الحجاج بن يوسف والي العراق لعبد الملك بن مروان، وانهمزم فيها عبد الرحمن بن الأشعث، تاريخ الأمم والملوك للطبري (٦٢٩/١).

(٤) كتاب المجروحين (١٢٤/١).

(٥) كتاب المجروحين (٢٥٢/١).

روى عنه أهل البصرة ، منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره لمخالفته الأثبات في الرواية ^(١) ، أو كثرة الخطأ ، فقال في ترجمة الأغلب بن تميم بن النعمان السعدي من أهل البصرة : كنيته أبو حفص يروي عن سليمان التيمي ، روى عنه يزيد بن هارون ، منكر الحديث يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة خطئه ^(٢) ، أو قلب الأسانيد ورفع المراسيل ، فقال في ترجمة حرام ابن عثمان السلمي الأنصاري : من أهل المدينة يروي عن ابني جابر بن عبد الله ، وكان غالباً في التشيع منكر الحديث فيما يرويه ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ^(٣) ، أو سوء الحفظ ، فقال في ترجمة الوضاح بن يحيى النهشلي الأنباري أبي يحيى : سكن الكوفة ، يروي عن العراقيين ، روى عنه أهل بغداد ، منكر الحديث ، يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات التي كأنها مقلوبة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد لسوء حفظه ، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير ^(٤) ، أو غير ذلك .

وعلى ذلك فمنكر الحديث عنده إما أن تكون نكارة حديثه آتية من جهة ضبطه ، فهو مقبول الحديث في المتابعات والشواهد إذا سلم حديثه من الطعون ، أما إذا وصف بمنكر الحديث لخلل في عدالته فهذا لا يقبل حديثه وإن توبع ^(٥) .

(١) كتاب المجروحين (٢/١٥٠) .

(٢) كتاب المجروحين (١/١٧٥) .

(٣) كتاب المجروحين (١/٢٦٩) .

(٤) كتاب المجروحين (٣/٨٥) .

(٥) انظر : رسالة عذاب الحمش ، منهج ابن حبان في الجرح والتعديل (٣/١٢٢٥) بتصرف .

وقوله : يروي عن عطية الموضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره ، فهذا الاشتباه ناتج عن وجود روايات مقبولة لهذا الراوي ، وأخرى مردودة ، لكن ابن حبان صرح بما يزيل هذا الاشتباه ، فأبان أن مرد ذلك يعود إلى أن هذا الراوي يروي عن شيوخ ثقات ، وعن شيوخ مجروحين ، ثم لخص رأيه في ذلك بأن مروياته المردودة ، والتي يرويها عن شيوخ ضعفاء ، إن ذلك يلزق بهم لا به ، إلا أنه احتاط في قبول ما تفرد به ، فلا يؤخذ إلا على وجه الاستشهاد والاعتبار .

هذه هي أقوال ابن حبان في هذا الراوي ، فما موقف علماء الجرح والتعديل من فضيل بن مرزوق ، وهل اتفقوا على ضابط ابن حبان المشار إليه أم لا ؟

قال فيه سفيان بن عيينة : ثقة ، وقال معاذ بن معاذ : سألت الثوري عنه فقال : ثقة ^(١) ، وقال البخاري ^(٢) : مقارب الحديث ^(٣) ، وقال يعقوب ابن سفيان : ثقة ^(٤) ، وقال الحسين بن الحسن المروزي : سمعت الهيثم بن جميل يقول : جاء فضيل بن مرزوق وكان من أئمة الهدى زهداً وفضلاً ، وقال ابن

(١) تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨) .

(٢) ترتيب علل الترمذي الكبير (٩٧١/٢) .

(٣) المرتبة الرابعة من مراتب التعديل ومقارب بفتح الراء وبكسرهما فهو لفظ تعديل ، فإن كان بكسرهما فهو مقارب لحديث الثقات ، وإن كان بفتحها فمعناه أن حديث الثقات يقرب منه ، شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (١٤٢/١) .

(٤) المعرفة والتاريخ (١٣٣/٣) .

عدي^(١) : ولفضيل أحاديث حسان أرجو أنه لا بأس به^(٢) ، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : صالح الحديث صدوق يهم كثيراً ، يكتب حديثه ، قلت يحتج به ، قال^(٣) : لا^(٤) ، وقال النسائي : ضعيف^(٥) .

وقال أحمد بن حنبل : لا أعلم إلا خيراً^(٦) ^(٧) ، وقال أيضاً ، لا يكاد يحدث عن غير عطية^(٨) ، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين : ثقة^(٩) ، وقال عبد الخالق بن منصور عن يحيى بن معين : صالح الحديث

-
- (١) الكامل (١٩/٦) .
 - (٢) المرتبة الرابعة من مراتب التعديل وقد ذكر الشيخ المعلمي في تحقيقه لكتاب الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٣٥ ، أنه رأى ابن عدي يطلق هذا اللفظ في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده أرجو أنه لا يتعمد الكذب .
 - (٣) الجرح والتعديل (٧/ترجمة ٤٢٣) .
 - (٤) أي لا يحتج بحديثه بمفرده ، ولكن حديثه يصلح للمتابعات والشواهد - شفاء العليل (١٤٧/١) .
 - (٥) سير أعلام النبلاء (٧/٣٢٤) .
 - (٦) الجرح والتعديل (٧/ترجمة ٤٣٢) .
 - (٧) يستعمل هذا اللفظ بمعنى أن الراوي ثقة ، ومعنى لا بأس به ، وأحياناً في الشواهد والمتابعات بحسب القرائن ، والذي يظهر هنا أنه بمعنى ثقة ، فقد جاء في الجرح والتعديل (٢/١٦٣) ترجمة إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير قال عبد الله بن أحمد سألت أبي عن إسماعيل ابن جعفر ، فقال : لا أعلم إلا خيراً ، قلت : ثقة ، قال : نعم ، انظر شفاء العليل في ألفاظ وقواعد الجرح والتعديل (١/٣٦٠) .
 - (٨) تهذيب التهذيب (٨/٣٠٠) .
 - (٩) الجرح والتعديل (٧/ترجمة ٣٢٤) .

ولكنه شديد التشيع^(١)، وقال غيره عن يحيى : لا بأس به^{(٢) (٣)}، وقال أحمد
أحمد ابن أبي خثيمة عن ابن معين : ضعيف^(٤)، وقال ابن شاهين في الثقات :
اختلف قول ابن معين فيه^(٥)، ونقل ابن حجر عن ابن شاهين قوله في كتابه
الضعفاء : قال أحمد بن صالح : حديث فضيل بن عطية عن أبي سعيد : الله
الذي خلقكم من ضعف ليس عندي له أصل ، ولا هو بصحيح^{(٦) (٧)}.

-
- (١) تهذيب الكمال (٣٠٧/٢٣) .
 (٢) تاريخ الدارمي (ترجمة ٦٩٨) .
 (٣) في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل وجاء في مقدمة لسان الميزان قال ابن أبي خثيمة لابن
 معين : إنك تقول : فلان ليس به بأس ، وفلان ضعيف !! قال : إذا قلت ليس به بأس فهو
 ثقة ، وإذا قلت : هو ضعيف فليس هو بثقة ولا يكتب حديثه (١٣/١) ، ويظهر أن ابن
 معين إذا قال في الراوي لا بأس به أو ليس به بأس ثم جاءت عنه أقوال أخرى بقوله ثقة ،
 أو كان المترجم له وثقه غير ابن معين ففي مثل ذلك يكون هذا اللفظ بمنزلة قولهم ثقة ، أما
 إذا قال في أحد الرواة : ليس به بأس ، وجاء في أقوال أخرى عنه تضعيفه ، أو كلام غيره
 بالتضعيف فلا يتجه أن يقال إن قول ابن معين لا بأس به في هذه الحالة يصير ثقة ، وإنما
 تكون أقل (شفاء العليل في ألفاظ وقواعد الجرح والتعديل) (٢٨٤/١) .
 (٤) ميزان الاعتدال (٣٦٢/٣) .
 (٥) الثقات ص ١٥٥ رقم (٥٠٧) .
 (٦) تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨) .
 (٧) الحديث رواه أبو داود في كتاب الحروف والقراءات (٣٢/٤) (٣٩٧٩) من حديث عبد الله
 ابن جابر عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، ورواه أبو داود (٣٢/٤) (٣٩٧٨) من
 حديث فضيل بن مرزوق عن عطية بن سعد العوفي قال قرأت على عبد الله بن عمر (الله
 الذي خلقكم من ضعف) ، وقال من ضعف قرأتها على رسول الله ﷺ كما قرأتها عليّ
 فأخذ عليّ كما أخذت عليك ، وسنده ضعيف وصححه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني
 في الروض النضر .

وقال ابن رشددين : لا أدري من أراد أحمد بن صالح بالتضعيف ، عطية أم فضيل بن مرزوق ^(١) .

وقال الحاكم : فضيل بن مرزوق ليس من شرط الصحيح عيب على مسلم إخراجه في الصحيح ^(٢) ، وقال الذهبي في الكاشف : ثقة ^(٣) ، وقال في السير : ما ذكره في الضعفاء البخاري ولا العقيلي ولا الدولابي ، وحديثه في عداد الحسن إن شاء الله ، وهو شيعي وإنما يروي له مسلم في المتابعات ، وقيل : كان يأتي عن عطية ببلايا ^(٤) ، وقال في المغني ^(٥) : وثقه غير واحد ، وضعفه النسائي وابن معين ، وقال في الميزان ^(٦) : كان معروفاً بالتشيع من غير سب ، وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يهيم ، ورمي بالتشيع من غير سب ^(٧) .

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء نجد أن منهم من وثقه مطلقاً كابن عينة والثوري والعجلي ويعقوب بن سفيان ، وابن معين في رواية عنه ، ومنهم من وضعفه مطلقاً كابن معين في رواية عنه ، والدارمي والنسائي ، ومنهم من جعله في المرتبة الوسطى بين الثقة والضعيف كالبخاري والذهبي وابن حجر ، وهؤلاء يوافقون ابن حبان من غير التفصيل الذي ذكره في الراوي ، ولعله بعد دراسة نماذج من أحاديثه مع ما سبق من أقوال أئمة الجرح والتعديل يتبين الراجح في أمره إن شاء الله .

(١) تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨) .

(٢) تهذيب التهذيب (٢٩٩/٨) .

(٣) الكاشف (١٢٥/٢) .

(٤) أي موضوعات وأكاذيب .

(٥) المغني في الضعفاء (٣٢٤/٧) .

(٦) ميزان الاعتدال (٣٦٢/٣) .

(٧) التقريب ص ٤٥٨ .

* نماذج من مروياته :

الحديث الأول :

أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن سعيد بن يزيد التستري عن الفضل ابن الموفق عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري، قال : قال رسول الله ﷺ : « من خرج من بيته إلى الصلاة فقال : اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك ، وأسألك بحق ممشي هذا ، فإني لم أخرج أشراً^(١) ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعةً ، خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك ، فأسألك أن تعيذني من النار ، وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت . أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك »^(٢).

وأخرجه أحمد^(٣)، وابن السني^(٤)، من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به ، وفي سنده عطية العوفي وهو صدوق يخطئ كثيراً ومدلس وقد عنعن^(٥)، وهذا الحديث ضعيف ، ضعفه البوصيري والمنذري وغيرهما من الأئمة^(٦) لأنه من رواية فضيل عن عطية ، والحمل في ذلك على عطية أولى ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من رد روايات فضيل إذا كانت من طريق عطية .

-
- (١) الأشهر هو البطر ، وقيل أشد البطر ، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٥١/١).
- (٢) سنن ابن ماجه (٢٥٦/١) في كتاب المساجد والجماعات باب المشي إلى الصلاة (١٤/٤) رقم (٧٧٨) .
- (٣) مسند الإمام أحمد (٢١١/٣) .
- (٤) عمل اليوم والليلة لابن السني رقم (٨٥) .
- (٥) التقريب ص ٣٩٣ رقم (٤٦١٦) .
- (٦) نقل ذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٨/١) بعد تضعيفه للحديث .

الحديث الثاني :

أخرجه الترمذي من طريق علي بن المنذر الكوفي حدثنا محمد بن فضيل عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً إمامٌ عادل ، وأبغض الناس إلى الله وأبعدهم منه مجلساً إمامٌ جائر » .

قال : وفي الباب عن عبد الله بن أبي أوفى . قال أبو عيسى حديث أبي سعيد حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ^(١) .

وأخرجه أحمد من طريق فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ فذكره ^(٢) ، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ^(٣) ، من طريق محمد بن جحادة عن عطية به مختصراً بلفظ : « أشد الناس عذاباً يوم القيامة إمام جائر » .

فهذا الحديث من رواية فضيل عن عطية ، والحمل فيه على عطية ، وهو كما سبق ضعيف مدلس ، وفضيل هنا تابعه محمد بن جحادة عند الطبراني في المعجم الأوسط ، وهذا يوافق ما قرره ابن حبان من رد روايات فضيل عن عطية ، وضعف الحديث من العلماء المعاصرين الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في السلسلة الضعيفة ^(٤) .

(١) الترمذي (٦١٧/٣) في كتاب الأحكام باب ما جاء في الإمام العادل (٤ : ١٣) .

(٢) مسند الإمام أحمد (٢٢/٣) .

(٣) المعجم الأوسط (١٥٩١-٢٤٧٧) .

(٤) السلسلة الضعيفة (٣/برقم ١١٥٦) .

الحديث الثالث :

أخرجه مسلم من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا يحيى ابن آدم ، حدثنا الفضيل بن مرزوق عن شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال : نزلت هذه الآية « حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ » فقرأناها ما شاء الله ثم نسخها الله ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾^(١) ، فقال رجل كان جالساً عند شقيق له : هي إذن صلاة العصر . فقال البراء : قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله . والله أعلم .

قال مسلم ورواه الأشجعي عن سفيان الثوري ، عن الأسود بن قيس ، عن شقيق بن عقبة ، عن البراء بن عازب ، قال قرأناها مع النبي ﷺ زماناً . بمثل حديث فضيل بن مرزوق^(٢) .

فهذا حديث لإخراج مسلم له ، وهو من رواية فضيل بن مرزوق عن شقيق بن عقبة ، وشقيق هذا ثقة كما في التقريب ، وقد تابع فضيل الأسود ابن قيس كما ذكر ذلك مسلم ، وهذا يوافق ما قرره ابن جبان من الاحتجاج برواية فضيل إذا روى عن ثقة ولم ينفرد .

(١) البقرة آية رقم : ٢٣٨ .

(٢) صحيح مسلم (٤٣٨/١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم (٥) باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر رقم (٣٦) .

الحديث الرابع :

أخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق أحمد بن علي بن المشي قال :
حدثنا أبو خيثمة قال : حدثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا فضيل بن مرزوق
قال : حدثنا أبو سلمة الجهني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن
مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « ما قال عبد قط إذا أصابه هم أو حزن :
اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ،
عدل في قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو علمته أحداً
من خلقك ، أو أنزلته في كتابك ، أو استأثرت به في علم الغيب عندك ، أن
تجعل القرآن ربيع قلبي ، ونور صدري ، وجلاء حزني ، وذهاب همي ، إلا
أذهب الله همه وحزنه ، وأبدله مكانه فرحاً » قال : فقيل : يا رسول الله ألا
نتعلمها ؟ فقال : « بلى ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها » ^(١) . أهـ .

وأخرجه أحمد ^(٢) ، والحاكم ^(٣) ، من طريق فضيل بن مرزوق به .

هذا حديث صحيح ، صححه ابن حبان والحاكم وشيخ الإسلام ابن
تيمية وتلميذه ابن القيم ، نقل ذلك عنهما الألباني ^(٤) :

(١) صحيح ابن حبان (٢٥٣/٣) في كتاب الرقاق باب ذكر الأمر لمن أصابه حزن أن يسأل

ذهابه عنه وإبداله فرحاً ، (٧ : ٩) حديث رقم (٩٧٢) ، ورجاله رجال الصحيح ،

وأبو خيثمة هو زهير بن حرب ، وأبو سلمة الجهني هو موسى بن عبد الله ويقال ابن

عبد الرحمن ويقال في كنيته أبو عبد الله ، وهو ثقة من رجال مسلم .

(٢) مسند الإمام أحمد (٣٩١/١) ، (٤٥٢) .

(٣) مستدرک الحاكم (١/٦٩٠) .

(٤) السلسلة الصحيحة (١/١) برقم (١٩٩) .

وكذلك صححه الألباني في السلسلة الصحيحة ، والحديث تفرد به فضيل بن مرزوق ، وهذا يخالف ما قرره ابن حبان من عدم الاحتجاج به إذا انفرد ، وتصحيح هذا الحديث مع تفرد فضيل به يوافق قول من وثقه مطلقاً من غير شرط المتابعة ، وقد تقدم ذكرهم .

أو يقال إن ابن حبان اطلع له على شواهد تقويه ، فقد أخرج له ابن السني شاهداً من حديث أبي موسى رضي الله عنه ^(١).

الحديث الخامس :

أخرجه مسلم من طريق أبي كريب محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة حدثنا فضيل بن مرزوق حدثني عدي بن ثابت ^(٢) عن أبي حازم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿ يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) ، وقال : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ﴾ ^(٤) ، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر ، يمد يديه إلى السماء : يا رب يا رب ، ومطعمه حرام ، ومشربه حرام ، وملبسه حرام ، وغذي بالحرام ، فأنى يستجاب لذلك ؟ » ^(٥).

(١) عمل اليوم والليلة ص ١٠٤ حديث رقم (٣٤١) من طريق أبي عروبة حدثنا عمرو بن هشام حدثنا خالد بن يزيد عن جعفر بن برقان عن فياض عن عبد الله بن زيد عن أبي موسى فذكر الحديث .

(٢) عدي بن ثابت ثقة رمي بالتشيع من الرابعة (ع) التقريب ص ٣٨٨ .

(٣) المؤمنون : ٥١ .

(٤) البقرة : ١٧٢ .

(٥) صحيح مسلم (٧٠٣/٢) كتاب الزكاة ، باب : قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (١٢ : ١٩) .